التقرير السنوي

الخليج الدولية للخدمات

2018

العنوان البريدي: ص ب ٣٢١٢ الدوحة، قطر
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ ٩٧٤ +
البريد الإكتروني gis@qp.com.qa فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤ +

الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق

Gulf International Services QSC

المحتويات

١٤ نبذة عن شركة الخليج الدولية للخدمات

٢٢ مجلس الإدارة

٢٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة

٣٠ تقرير مجلس الإدارة

٣٦ تقرير مدقق الحسابات المستقل

٤٦ البيانات المالية الموحدة

٥٤ تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٨

٧٤ السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

JI

نبذة عن شركة الخليج الدولية للخدمات

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في ١٢ فبراير من عام ٢٠٠٨ بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (٤٢) لعام ٢٠٠٨ ووفقاً لنظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢. ويبلغ رأس المال المصرح به مليارى ريال قطري، فيما يبلغ رأس المال المُصدر ١٨٥,٨ مليون سهم عادي وسهم واحد (١) خاص.

عنوان الشركة المسجل هو ص.ب ٣٢١٢، الدوحة، قطر . ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول كل الخدمات الإدارية والتنفيذية للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، فيما تُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للبترول (٦٠٪) وشركة الحفر اليابانية (٤٠٪). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للبترول على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩٪، ثم حولت قطر للبترول كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠٪ والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأس المال المُصرح به والمُصدر للشركة ٧٣٩,٧ مليون ريال قطري.

يقع المقر الرئيسي للخليج العالمية للحفر في الطابق العاشر والحادي عشر والثاني عشر من البرج رقم ٣، ذا جيت مول، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٩٠٧٢، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة ١٤٧٨ موظفاً يتوزعون بين المقر الرئيسي (١٤٧) ومواقع الحفر البرية (٥٦٦) والبحرية (٧٦٥)، وذلك حتى ٣١ ديسمبر، ٢٠١٨.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر ١٧ جهاز حفر (٩ أجهزة بحرية و٨ أجهزة برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

وباعتبارها شركة الحفر القطرية الوحيدة، ترتبط الخليج العالمية للحفر بعلاقات وثيقة مع قطر للبترول، ويعود ذلك جزئياً إلى الحصة غير المباشرة التي تمتلكها قطر للبترول في الشركة وتشغيل ١١ جهاز حفر لديها.

أجهزة الحفر البحرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ٩ أجهزة حفر بحرية، ٣ منها أجهزة تقليدية وتندرج الستة أجهزة الأخرى ضمن أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة.

وقد خضع جهازي الحفر التقليديين، الوجبة ومشيرب، وهما جهازين مُصنفين ومتعاقد عليهما للعمل خلال عام ٢٠١٨، إلى عمليات واسعة على مدار الخمسة أعوام الماضية لترقيتهما وتجديدهما وزيادة عمرهما التشغيلي. أما جهاز الحفر التقليدي الثالث، ألا وهو الدوحة، فقد تم إيقاف تشغيله خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨ لعدم وجود طلب عليه.

وتندرج أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة، وهي الخور والزبارة والجسرة ولسحاط ودخان وحالول، ضمن الأجهزة الجديدة نسبياً، إذ تم بناؤها خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد تم تصميم هذه الأجهزة بصورة خاصة للعمليات في قطر.

ويقدر أقصى عمق يمكن أن يصل إليه جهازي الحفر التقليديين اللذين تمتلكهما الشركة والمتعاقد عليهما حالياً ٦٠٠٠ متر، فيما تستطيع أجهزتها المتقدمة ذات المواصفات الحديثة أن تصل إلى عمق ٩٠٠٠ متر.

أجهزة الحفر البرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ٨ أجهزة حفر برية، منها ٥ أجهزة حفر والثلاثة الأخرى أجهزة حفر إصلاحية. وتعمل كل أجهزة الحفر البرية، التي يتراوح أقصى عمق حفر لها ما بين ٣٠٠٠ متر إلى ٩٠٠٠ متر، لدى قطر للبترول بصورة حصرية. وبرغم ذلك، فقد طلبت شل أحد هذه الأجهزة لعملياتهما في راس لفان، بعقد تبلغ مدته ٦٠٠ يوم. وبعد اكتمال هذه العمليات، سيعاود الجهاز العمل لدى قطر للبترول.

البارجات السكنية والمنصات البحرية ذات الرفع الذاتي

تمتلك الخليج العالمية للحفر بارجة سكنية يطلق عليها «زكريت»، ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع يطلق عليهما «الرميلة» و«السافلية».

وقد تم التعاقد على البارجة السكنية «زكريت» للعمل لدى قطر للبترول لمدة خمسة أعوام، فيما تعمل حالياً المنصة البحرية ذات الرفع الذاتي «السافلية» بعقد قصير الأجل لدى شركة قطر لتطوير البترول المحدودة. أما «الرميلة» فهي تخضع حالياً لعملية إصلاح في حوض «ناقلات كيبل للأعمال البحريّة»، ومن المتوقع أن تنتهي عمليات الإصلاح خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩.

التأمين وإعادة التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به ٥٠٠ مليون ريال قطري، فيما يبلغ حالياً رأس المال المدفوع ٢١٨,٦ مليون ريال قطري.

يقع المكتب الرئيسي المسجل للشركة في مبنى المها، منطقة بن عمران، وعنوانها البريدي هو: ص.ب. ٢٤٥٦٣ - الدوحة، قطر. ويعمل لديها ٨٨ موظفاً جميعهم في المقر الرئيسي المذكور.

الأنشطة

قبل تحويل أسهم قطر للبترول في الكوت إلى الخليج الدولية للخدمات، كانت الكوت شركة التأمين الخاصة بقطر للبترول، فالشركة أنشئت بغرض أساسي، ألا وهو تقديم خدمات التأمين وإعادة التأمين وإدارة المخاطر لقطر للبترول وشركاتها التابعة. وظلت شركة الكوت، باعتبارها إحدى الشركات التي تتبع قطر للبترول بصورة غير مباشرة، تقدم خدمات التأمين وإعادة التأمين إلى مجموعة قطر للبترول حتى منتصف عام ٢٠١٥.

وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

منذ يونيو ٢٠١٥، وبعد صدور منشور قطر للبترول بإنهاء دور «الكوت» كشركة تأمين خاصة بها، شكلت الشركة عدة لجان مختلفة للنظر في تحويلها من شركة تأمين خاصة بقطر للبترول إلى شركة تأمين تجارية.

وبناءً على المعلومات والوثائق والإيضاحات التي قدمتها لجان التحويل بشأن أعمال «الكوت» منحت وكالة «ستاندارد آند بورز» العالمية للتصنيف الائتماني شركة الكوت تصنيفاً ائتمانياً من الفئة (-A) مع توقعات باستمرار التصنيف، الأمر الذى منح الشركة القدرة على الاستمرار في إقامة علاقات عمل مع شركات الطاقة التي تشكل محور الاهتمام الرئيسي لها. وقد بدأت «الكوت» بالفعل في تدعيم قدراتها التأمينية وتعديل هيكلها لمواكبة المرحلة الجديدة.

وتمكنت «الكوت» من الاحتفاظ بمعظم تأميناتها السابقة في قطاع الطاقة، ولكن بنسبة أقل حتى تفسح المجال أمام شركات التأمين المحلية الأخرى. وتهدف الشركة إلى الاستحواذ على حصة من السوق التجارية، وتحشد في ذات الوقت قدراتها لخوض غمار المنافسة في مناقصات تأمينية مستقبلاً.

وفيما يتعلق بشريحة التأمينات الطبية، فقد عززت الشركة من قدراتها الداخلية، حيث يدير المحفظة الطبية حالياً فريق متمرس، الأمر الذي سيحقق للشركة في المستقبل مكانة ريادية داخل السوق.

خدمات النقل بالهليكوبتر

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للبترول عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للبترول كامل حصتها في الشركة إلى الخليج الدولية للخدمات عام ٢٠٠٨. وتمتلك هليكوبتر الخليج شركتين تابعتين، إحداهما تابعة بصورة مباشرة وهي شركة المها للطيران، حيث تمتلك حصة تبلغ ٩٢٪ وتتحكم في الحصة المتبقية من الشركة، والأخرى تابعة بصورة غير مباشرة وهي شركة «ريدستار هافيسيليك هزمتليري»، حيث تمتلك هليكوبتر الخليج ٤٩٪ من أسهمها وتتحكم في الحصة المتبقية. كما تمتلك الشركة حصة تبلغ ٣٦٪ من مشروع مشترك في الهند، ألا وهو شركة «يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد»، من خلال ملكية انتفاعية ممنوحة من قِبَل قطر للبترول. واستحوذت الشركة خلال العام على نسبة إضافية تبلغ ٢٦٪ في شركة «يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد»، وبصدد الحصول على حق التحكم فيها. ولدى الشركة استثمار بنسبة ٤٩٪ في مشروع مشترك آخر في مالطة، ألا وهو شركة جلف ميدترينيان لخدمات الطيران. ويبلغ رأس المال المصرح به والمُصدر للشركة ٦٦ مليون ريال قطري.

يقع المقر الرئيسي المسجل لهليكوبتر الخليج في شارع راس أبو عبود، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٨١١ الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة في الدوحة ٣٨٤ موظفاً ينقسمون إلى موظفي عمليات ومهندسين وموظفين إداريين.

التراخيص

منحت الهيئة العامة للطيران المدني في قطر الشركة شهادة مشغّل رحلات جوية واعتماد بوصفها جهة متخصصة في الصيانة وإدارة ديمومة صلاحية الطائرات. وتعترف إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية بهليكوبتر الخليج بوصفها مركز متخصص في عمليات الإصلاح، وهي أيضاً معتمدة من قِبَل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران والهيئة العامة للطيران المدني في قطر بوصفها جهة متخصصة في أعمال الصيانة. ومن خلال شركتها التابعة في ليبيا (شركة المها للطيران)، تم تسجيل هليكوبتر الخليج لدى مصلحة الطيران المدني الليبية، فيما حصلت أيضاً على اعتماد بوصفها جهة متخصصة في أعمال الصيانة. وفي قطر، تعتبر هليكوبتر الخليج المقدم الوحيد لخدمات النقل بطائرات الهليكوبتر. كما تم اعتماد الشركة من قِبل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران بوصفها جهة متخصصة في أعمال الصيانة والتدريب (EASA Part 147). واعتُمدت أيضاً من نفس الوكالة بوصفها جهة تقدم التدريب باستخدام أجهزة التدريب على الطيران بالمحاكاة. كما حصلت الشركة مؤخراً على اعتماد من قِبَل الهيئة العامة للطيران المدني العماني بوصفها جهة متخصصة في أعمال الصيانة.

الأنشطة

تتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر، بما فيها خدمات النقل لأغراض التنقيب، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، ومتطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل. ويأتي باقي الإيرادات من أعمال ثانوية تشمل القيم الإيجارية من عقارات سكنية، كذلك التدريب بواسطة المحاكيات وبيع قطع الغيار وصيانة طائرات الغير ومكوناتها.

الأسطول

تدير حالياً شركة هليكوبتر الخليج ٤٩ طائرة هليكوبتر، منها ٢٤ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Agusta- Westland 139 و Agusta- Westland 189، يمكنها نقل عدد من الركاب يتراوح بين ١٢ و١٥ راكباً، و٢٠ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Bell 212 و Bell 412 تبلغ سعتها ١٣ شخصاً، وثلاث طائرات هليكوبتر من طراز Bell 206 تبلغ سعتها ٦ أشخاص، وطائرتين هليكوبتر من طراز Sikorsky S-92 بمواصفات خاصة لكبار الشخصيات. وتمتلك شركتها التابعة في تركيا، ريدستار للطيران، ٤ طائرات من طراز Learjet 45.

خدمات التموين

شركة أمواج لخدمات التموين

تأسست أمواج لخدمات التموين عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للبترول برأسمال مصرح به يبلغ ٤٠٠ مليون ريال قطري، ويبلغ رأسمالها المدفوع ١٠٠ مليون ريال قطري. وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل الخليج الدولية للخدمات في ١ يونيو، ٢٠١٢.

وعنوان المقر الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب ٢٣٩٠٤، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة عدد من الموظفين يبلغ ٧٠٨٠ موظفاً موزعين على عدة مواقع في قطر.

العمليات والخدمات

إضافة إلى هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات تموين عالية الجودة، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الحشرات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والمخيمات، كذلك خدمات التموين للأفراد وكبار الشخصيات. ومن خلال نطاق خدماتها المتنوعة، فإن أمواج توفر لعملائها «حلاً متكاملاً».

تتمتع أمواج بخبرة كبيرة في قطاعات الأعمال والقطاعات الصناعية، حيث تقدم خدماتها التموينية إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة في حدود الميزانية المقررة. كما تقدم الشركة مجموعة كبيرة من قوائم الطعام العالمية المغذية بما يلبي احتياجات قطاع النفط والغاز لعملياته البرية والبحرية وقطاعات الأعمال والقطاعات الصناعية الكبيرة وقطاع الصحة والجامعات والمدارس.

وتقدم أمواج خدمات إدارة المرافق التي تتضمن خدمات التنظيف التجارية والتي تشمل المناطق الداخلية والخارجية. كما تقدم الشركة خدمات شاملة وفعالة تتضمن التنظيف وغسل وكي الثياب لعملائها، وتتبع الطرق الحديثة وأساليب صديقة للبيئة لمكافحة الحشرات من جل خلق بيئة خالية من الحشرات. كما توفر أموج حلاً شاملاً لإدارة النوادي يتضمن تقديم خدمات التموين والتنظيف والأنشطة الاستجمامية والترفيهية والتدريب وتوفير مسؤولي إنقاذ معتمدين ونواد صحية وخبراء تدليك وصيانة.

ويعد رفاه العمال الأجانب والصيانة عاملاً أساسياً في إدارة المخيمات، حيث تدير أمواج بنجاح مخيمات كبيرة بما يتوافق مع المعايير الدولية في المواقع التالية:

مسيعيد - مخيمين كبيرين يتسعان لعدد ١٢٠٠٠ ساكن.

زكريت - طاقة استيعابية تبلغ ١٤٠٠ ساكن.

وتقدم أمواج خدمات طعام رفيعة المستوى للضيافة في الشركات ولكبار الشخصيات سواء لتجمعات حصرية صغيرة أو احتفالات كبيرة، وتقدم أيضاً خدمات التموين لحفلات الزفاف.

الصحة والسلامة والبيئة

باعتبارها مقدم خدمات التموين الرائد، تضع أمواج إدارة الجودة والصحة والسلامة والبيئة في صدارة أولوياتها، وتمتثل إجراءاتها وأنظمتها في هذا الجانب إلى المتطلبات التنظيمية.

وتدار كل أنشطة الجودة والصحة والسلامة والبيئة في أمواج من خلال إطار يتضمن سياسات وإجراءات تستند إلى:

- أنظمة إدارة الصحة والسلامة.
- أنظمة إدارة سلامة الأغذية.
- الوعي البيئي.

ويستند نظام أمواج لإدارة سلامة الأغذية ونظام إدارة الصحة والسلامة ونظام الإدارة البيئية إلى معايير محلية ودولية صارمة، وهي أيضاً أنظمة تستند إلى المخاطر وتتضمن نطاق شامل من المتطلبات الإلزامية بما يوفر إطاراً للتنظيم الذاتي والارتقاء المستمر بالأداء.

ويتم تقييم أنظمة أمواج لإدارة الجودة وتدقيق داخلياً ومن أطراف خارجية، إذ تضمن هذه التقييمات الامتثال للاعتمادات التالية التي حصلت عليها أمواج:

١. تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة (الدستور الغذائي).
٢. نظام الصحة والسلامة المهنية (معيار أوساس ١٨٠٠١).
٣. نظام إدارة سلامة الأغذية (أيزو ٢٢٠٠٠).
٤. نظام الإدارة البيئية (أيزو ١٤٠٠١).

V.I.P LUNCH MENU
Cold Appetizer
Hot Appetizer
Soup
Main Course

مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

سليمان حيدر الحيدر

نائب رئيس مجلس الإدارة

غانم محمد الكواري

عضو

عبدالله خليفة الربان

عضو

سعد راشد المهندي

عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني

عضو

محمد عبدالله المناعي

عضو

AL-SAFLIYA

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

مقدمة

يُسعدني كثيراً أن أرحب بكم في اجتماع الجمعية العامة لشركة الخليج الدولية للخدمات، إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية في دولة قطر. وأود، بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أن أشكركم جميعاً على دعمكم الذي لم ينقطع يوماً على مدار السنوات الماضية وثقتكم في الشركة.

كان عام ٢٠١٨ بمثابة مرحلة توطيد للجهود التنموية للمجموعة، فالمبادرات والبرامج المعنية بترشيد التكاليف التي جاءت بها استراتيجية النمو تمر حالياً بمراحل مختلفة. وبالفعل، فقد بدأت بعض هذه المبادرات تُؤتِي ثمارها، واستطاعت المجموعة أن تستعيد بعض الأعمال وترشد من تكاليفها، فارتفعت الإيرادات بعض الشيء وانخفضت المصروفات العامة والإدارية عن العام الماضي برغم الضغوط الناتجة عن التضخم خلال العام. وسجلت جميع القطاعات، باستثناء قطاع خدمات التموين، نمواً جيداً في الإيرادات بعد استعادة عقود كانت قد ألغيت، وزيادة نسبة التشغيل في شركة الخليج العالمية للحفر من ٨١٪ عام ٢٠١٧ إلى ٨٥٪ عام ٢٠١٨، فضلاً عن اكتساب فرص أعمال جديدة.

النتائج المالية

في ظل النمو الضئيل للإيرادات والوفورات الطفيفة التي تحققت على مستوى المصروفات العامة والإدارية، استطاعت المجموعة أن تسجل أرباحاً جيدة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك[1] بواقع ٧٤٦ مليون ريال قطري، بارتفاع طفيف مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يؤكد قدرة المجموعة على تحقيق أرباح نقدية كبيرة من عملياتها، إلا أنها وبرغم ذلك تكبدت صافي خسارة بنحو ٩٨ مليون ريال قطري نتيجة الزيادة الكبيرة في تكاليف التمويل وتسجيل عدد من المصروفات الاستثنائية. ومن بين العوامل التي أدت إلى تسجيل خسارة هذا العام تلك الزيادة المتعاقبة في أسعار الفائدة الرسمية التي سببت ارتفاعاً حاداً في تكلفة الاقتراض بالنسبة للمجموعة، كذلك انخفاض قيمة بعض أصول كانت عند أدنى مستوى من الاستخدام التجاري.

ومن شأن وصول عملية تنفيذ الإستراتيجية إلى مراحلها الأخيرة تحسين الأداء المستقبلي للشركة على الأجلين المتوسط والطويل. ومن المحتمل أيضاً أن يتوافر أمام الشركة عدداً من الفرص في المستقبل القريب تتضمن ما يلي:

- فرص أعمال ضمن أنشطة قطاع النفط والغاز في قطر والتي ستنشأ عنها فرص كبيرة لشركتينا التابعتين اللتين تعملان في قطاعي الحفر وخدمات الطيران، لاسيما أنهما بدأتا في بناء قدراتهما لاغتنام تلك الفرص.

---

[1] الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك = صافي الخسائر + مصاريف التمويل + الإهلاك + الاستهلاك + نفقات خفض القيمة + شطب الممتلكات والمصانع والمعدات.

- استعادت شركتنا التابعة العاملة في قطاع التأمين، وهي شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين، بعض عملاء كانت قد فقدتهم، واكتسبت عملاء جدد لم يكونوا ضمن محفظتها، ما يؤكد على استحسان العملاء لجودة خدماتنا ويبرز قدرتنا التنافسية على مستوى أسعار التأمين.
- سوف تستفيد شركتنا التابعة العاملة في قطاع خدمات التموين من عمليات التنمية الحادثة في قطر والتي ستتطلب خدمات تموين وقوى عاملة إضافية.
- عملت شركتنا التابعة في قطاع خدمات الطيران، وهي شركة هليكوبتر الخليج، بصورة جادة على زيادة أسواقها والتوسع في الخارج، وهو الأمر الذي سيدعمها في استخدام أسطولها بكفاءة أكبر والدخول في أسواق جديدة مربحة.
- ستتم تسوية ديون الشركة الأم خلال عام ٢٠٢١، الأمر الذي سيوفر بعض المرونة المالية للمجموعة. وهذه القروض قد تم استخدامها لشراء شركة أمواج والاستحواذ على نسبة ٣٠٪ في شركة الخليج العالمية للحفر. أما بالنسبة لشركة الخليج العالمية للحفر، فإن القرض الذي تبلغ قيمته ٤,٥ مليار ريال قطري يفرض تحديات، كما أن مصاريف التمويل لشركة الخليج العالمية للحفر قد أثرت على أرباح المجموعة خلال العام.

وفوق كل ذلك، فنحن نولي اهتماماً كبيراً ببرامج ترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية لضمان أن تكون تكاليفنا الأساسية ضمن المعايير المقبولة.

الإنفاق الرأسمالي وتنمية الأعمال

فيما يتعلق ببرامج الإنفاق الرأسمالي المستقبلي، فإن المجموعة تتوقع أن تنفذ استثمارات على مدار الأعوام الخمسة القادمة. بحيث تتجه معظم هذه الاستثمارات إلى تعزيز الكفاءة وخفض تكاليف التشغيل واغتنام الفرص المتاحة. وسيتم تقييم النفقات الرأسمالية ذات الصلة بالفرص المحتملة حالة بحالة، كما سنعلم مساهمينا الكرام بأية تفاصيل من خلال القنوات المعتادة للتواصل.

توزيع الأرباح المقترح

حصل مساهمو المجموعة خلال الفترة الممتدة منذ الطرح العام الأولي في شهر فبراير من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦ على توزيعات نقدية تراكمية بلغت ٢,٧ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٦,٦ ريال قطري للسهم الواحد، وبمتوسط معدل توزيع بلغ حوالي ٥٢٪. كما بلغ إجمالي الأسهم الإضافية التي حصل عليها المساهمون ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات للأسهم المجانية.

وبعد الأخذ في الاعتبار الفرص المحتملة أمام المجموعة والحاجة إلى المرونة المالية، يرى مجلس الإدارة أن توزيع أرباح عن عام ٢٠١٨ سيفرض المزيد من العبء على السيولة لدى المجموعة وسيخلق العديد من المعوقات أمام تنفيذ الإستراتيجية في المستقبل. وبدلاً من ذلك، فإن الشركة ستوظف الأموال المحتجزة لتستثمرها وتغتنم الفرص الحالية والمستقبلية. ونود أن نتقدم بالشكر لمساهمينا على دعمهم المستمر لنا، ونتوقع منهم التعاون الكامل لتنفيذ خططنا.

الخاتمة

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى «حفظه الله ورعاه»، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة، وأخص بالشكر أيضاً أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارات العليا لشركات المجموعة وموظفيها على إخلاصهم وتفانيهم المستمر في العمل.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

مقدمة

يَسُـرُّنَا أن نقـدم التقريـر السـنوي لمجلـس الإدارة عـن الأداء المالـي والتشـغيلي لشـركة الخليـج الدوليـة للخدمـات، إحـدى أكبـر مجموعـات شـركات الخدمـات فـي قطـر، ويشـمل نطـاق أعمالهـا عـدة قطاعـات تتـراوح مـا بيـن التأميـن وإعـادة التأميـن وعمليـات الحفـر البريـة والبحريـة وبـوارج السـكن البحريـة وخدمـات النقـل بالمروحيـات والتموين.

لقـد كان عـام ٢٠١٨ بمثابـة مرحلـة توطيـد لجهودنـا التنمويـة، حيـث واصلـت المجموعـة تنفيـذ معظـم مبـادرات اسـتراتيجية النمـو التـي تـم إطلاقهـا عـام ٢٠١٧، وركـزت بصـورة أكبـر علـى الجهـود المعنيـة بترشـيد التكاليـف، غيـر أن بعـض القطاعـات مـا زالـت تعانـي جـراء التراجـع الكبيـر الـذي شـهدته أسـعار النفـط عـام ٢٠١٦، الأمـر الـذي منـح عمـلاء قـوة كبيـرة للتفـاوض. وبرغـم ذلـك، كانـت المجموعـة قـادرة علـى الارتقـاء بأدائهـا التشـغيلي خـلال هـذا العـام، حيـث نجـح قطـاع التأميـن فـي اسـتعادة حصتـه مـن السـوق، فيمـا يسـعى قطـاع خدمـات الطيـران حثيثـاً للدخـول إلـى أسـواق جديـدة فـي قارتـي آسـيا وأفريقيـا. واسـتمر قطـاع خدمـات الحفـر فـي التركيـز علـى برامـج الترشـيد، وتـم تشـغيل بعـض أصـول لـم يكـن متعاقـد عليهـا. وواصـل أيضـاً قطـاع خدمـات التموين جهـوده لاسـتعادة حصتـه مـن السـوق مـن خـلال تقديـم أسـعار فـوق مسـتوى المنافسـة وخدمـات ذات قيمـة مضافـة.

النتائج المالية

إيرادات المجموعة

حققـت المجموعـة إيـرادات تبلـغ ٢,٥ مليـار ريـال قطـري للسـنة الماليـة المنتهيـة فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠١٨، بارتفـاع طفيـف عـن العـام الماضـي قـدره ٠,١ مليـار ريـال قطـري، أو مـا نسـبته ٥٪. وقـد نمـت كل القطاعـات مقارنـة بالعـام الماضـي، باسـتثناء قطـاع خدمـات التموين.

الإيرادات حسب القطاع

خدمات الطيران

سـجل القطـاع إيـرادات بواقـع ٥٤٢ مليـون ريـال قطـري، بارتفـاع طفيـف عـن العـام الماضـي. وقـد عـوض النمـو المتوسـط الـذي حققتـه إيـرادات خدمـات الطيـران مـن خـارج قطـر وإيـرادات الخدمـات المسـاعدة الانخفـاض الـذي شـهدته إيـرادات العمليـات مـن داخـل قطـر.

التأمين

حقـق قطـاع التأميـن إيـرادات تبلـغ ٤٤٣ مليـون ريـال قطـري، بزيـادة كبيـرة عـن العـام الماضـي قدرهـا ١١١ مليـون ريـال قطـري، أو مـا يقـارب ٣٣٪. وقـد نمـت إيـرادات شـريحتي التأميـن الطبـي والتأمينـات المقدمـة لشـركات الطاقـة نمـواً كبيـراً مقارنـة بالعـام الماضـي، غيـر أن صافـي الإيـرادات مـن العمـولات لـم يطـرأ عليـه تغييـر. وقـد نجـح القطـاع فـي اسـتعادة بعـض أعمـال فقدهـا، واغتنـم فـرص أعمـال جديـدة مـع قطـر للبتـرول وقطـر غـاز وشـركة الخليـج العالميـة للحفـر وشـركة قطـر للإضافـات البتروليـة المحـدودة فـي شـريحتي التأميـن الطبـي والتأمينـات المقدمـة للشـركات العاملـة فـي قطـاع الطاقـة، الأمـر الـذي أثمـر عـن زيـادة كبيـرة فـي إيراداتـه. ومـن المتوقـع أن يجنـي القطـاع ثمـار بعـض هـذه الفـرص الجديـدة خـلال العـام القـادم، لاسـيما أنهـا لـم تتـاح إلا فـي أواخـر عـام ٢٠١٨.

خدمات التموين

أسـهم قطـاع خدمـات التموين بمبلـغ ٤٤٠ مليـون ريـال قطـري ضمـن إيـرادات المجموعـة، بانخفـاض طفيـف عـن العـام الماضـي يبلـغ حوالـي ٣٠ مليـون ريـال قطـري، أو مـا يقـارب ٦٪. ويعـود هـذا الانخفـاض بصـورة أساسـية إلـى إلغـاء بعـض المشـاريع وتراجـع نسـب الإشـغال فـي المخيمـات. وبرغـم هـذا الانخفـاض، إلا أن إيـرادات القطـاع قـد اسـتقرت مقارنـة بعامـي ٢٠١٦ و٢٠١٧، حيـث شـهدت السـنة الماليـة ٢٠١٧ انخفاضـاً يبلـغ ٣٨٢ مليـون ريـال قطـري، أو مـا نسـبته ٤٤٪ مقارنـة بعـام ٢٠١٦.

قطاع الحفر

بلغـت إيـرادات قطـاع الحفـر ١,١ مليـار ريـال قطـري، بزيـادة طفيفـة عـن العـام الماضـي تبلـغ حوالـي ٣٪، حيـث تـم تشـغيل بعـض أصـول لـم يكـن متعاقـد عليهـا، هـذا فضـلاً عـن ارتفـاع أسـعار النفـط الخـام. وقـد نجحـت شـركة الخليـج العالميـة للحفـر فـي إبـرام اتفـاق نهائـي للتعـاون مـع شـركة «سـي

درل» في استخدام منصة الحفر البحرية «ويست توكانا» للعمل لدى قطر غاز بعقد تبلغ قيمته حوالي ١٣٢ مليون ريال قطري، قُيد منها خلال العام ٣٥ مليون ريال قطري.

الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك[1] وصافي الأرباح

سجلت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع ٧٤٦ مليون ريال قطري، بارتفاع طفيف عن العام الماضي، وذلك بفضل زيادة الإيرادات والوفر في المصروفات العامة والإدارية.

ومن ناحية أخرى، فقد انخفض صافي الأرباح عن العام الماضي، وبلغ صافي الخسائر المسجلة لعام ٢٠١٨ ما يعادل ٩٨ مليون ريال قطري، الأمر الذي يعزى إلى زيادة تكاليف التمويل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية وتسجيل مصروفات استثنائية ذات صلة بخفض قيمة أصول في قطاع الحفر.

الأرباح حسب القطاع

الطيران

بلغ صافي أرباح القطاع ١٤١ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي يقدر بنحو ٣٪. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى المصروفات المباشرة ذات الصلة بالإيرادات الأخرى للقطاع.

التأمين

سجل قطاع التأمين أرباحاً بواقع ٥٣ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي يبلغ ١٨ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢٦٪، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى زيادة المصروفات المباشرة. كما ازدادت أيضاً المصروفات العامة والإدارية زيادة طفيفة، حيث أن القطاع قد قام ببناء قدرات إضافية لإدارة شريحة التأمين الطبي داخلياً، والتي كانت تُدار من قبل بالاستعانة بمصادر خارجية.

خدمات التموين

بلغت أرباح قطاع خدمات التموين ٢٤ مليون ريال قطري، بزيادة كبيرة عن العام الماضي تبلغ حوالي ٧ ملايين ريال قطري، أو ما نسبته ٤٣٪، وهو ما يعزى بصورة أساسية إلى تحقيق وفورات كبيرة في المصروفات العامة والإدارية تبلغ حوالي ٣٢٪. وقد دعم هذه النتائج الزيادة في الدخل التشغيلي الآخر وانخفاض المصروفات المباشرة خلال العام.

الحفر

أغلقت نتائج قطاع الحفر السنة بصافي خسارة يبلغ ٢٦٤ مليون ريال قطري. وقد بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ٤٣٤ مليون ريال قطري، بزيادة عن العام الماضي تبلغ نسبتها ٥٪. وتعد زيادة الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك مؤشراً واضحاً يؤكد قدرة القطاع على تحقيق أرباح نقدية من عملياته وأن الجهود المبذولة بشأن ترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية قد بدأت تُؤتي ثمارها. علماً بأن صافي الخسارة التي سجلها القطاع لا يعود إلى أسباب تشغيلية، إنما يتعلق بالزيادة في تكاليف التمويل وانخفاض قيمة أصول للحفر.

التقدم المحرز نحو تنفيذ إستراتيجية النمو والمبادرات الأخرى

يمر تنفيذ إستراتيجية النمو التي اعتمدتها المجموعة بمراحل مختلفة، حيث يولي قطاع الحفر تركيزاً كبيراً على تنفيذ الإستراتيجيات المحددة سابقاً والتي دخلت حالياً إلى مراحل مختلفة من التنفيذ، وسيحقق الاستفادة الكاملة منها على مدار الأعوام المقبلة. ويستكشف القطاع أيضاً فرصاً للاستفادة من برامج الحفر الجديدة المخطط لها في المستقبل.

وسيواصل قطاع الطيران جهوده نحو المحافظة على حصته الحالية من السوق والدخول إلى أسواق جديدة في قارتي آسيا وأفريقيا، حيث يمكننا الاستفادة من علاقاتنا القوية مع شركائنا من شركات النفط الدولية التي يمكن أن تعزز تواجدنا على الصعيد الدولي كمقدم خدمات عالمي. وسنركز أيضاً على تنمية أعمال في مجال الطيران، مثل الصيانة والإصلاح، لتقليل الاعتماد على إيرادات الطيران المباشرة.

[1] الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك= صافي الخسائر + مصاريف التمويل + الإهلاك + الاستهلاك + نفقات خفض القيمة + شطب الممتلكات والمصانع والمعدات.

وسيعمل كذلك قطاع التأمين على زيادة أسواقه، حيث تتجه إستراتيجيته الأساسية إلى استعادة الحصة من سوق النفط والغاز المحلية من خلال ترسيخ مركزنا كرواد في توفير برامج التأمين الصحي والخدمات ذات الصلة. وقد أثمرت هذه الإستراتيجية عن نتائج مبشرة بالخير، لاسيما مع الفوز بعقود فقدها القطاع سابقاً أمام شركات منافسة.

كما سيركز قطاع خدمات التموين على تنمية محفظة أعماله الحالية، فالسوق كانت مليئة بالتحديات في الآونة الأخيرة بسبب المنافسة الشديدة وزيادة تكاليف التشغيل. وعلاوة على ذلك، فإننا سنواصل التركيز على ترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات.

توزيع الأرباح المقترح

يعتقد مجلس الإدارة أن سداد أرباح عن عام ٢٠١٨ سيفرض المزيد من العبء على السيولة لدى المجموعة، وسيخلق العديد من المعوقات أمام تنفيذ الإستراتيجية في المستقبل، إذ تبذل المجموعة حالياً جهوداً لاستعادة حصتها من السوق وتوطيد مركزها وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية المكلفة. وبدلاً من ذلك، فإن الشركة ستوظف الأموال المحتجزة جيداً لتستثمرها وتغتنم الفرص الحالية والمستقبلية.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى «حفظه الله ورعاه»، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة، لرؤيته المستنيرة وقيادته الواعية، والشكر موصول إلى فريق الإدارة العليا ولموظفينا في شركات المجموعة لجهودهم المخلصة في العمل وتفانيهم المستمر. ولا يسعنا في الختام إلا أن نشكر مساهمينا الكرام على دعمهم المستمر وثقتهم فينا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.)

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكلاً من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وتناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور عند تكوين رأينا عنها.

وصف أمور التدقيق الأساسية

انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات - راجع إيضاح ٦ على البيانات المالية الموحدة

ركزنا على هذ الأمر نظرًا لأن:

- القيمة الدفترية لحفارات المجموعة والموجودات ذات الصلة الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة والمدرجة في «الممتلكات والمعدات» كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كانت بمبلغ ٤,٩٥٠ مليون ريال قطري. وهو ما يمثل ٤٩٪ من إجمالي موجودات المجموعة، ومن ثم جزء جوهري من بيان المركز المالي الموحد. بلغت خسارة انخفاض القيمة المعترف بها خلال السنة ١١٣ مليون ريال قطري.
- احتمالية انخفاض قيمة هذه الموجودات تتزايد نتيجة للتباطؤ في قطاع النفط والغاز الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التقلب في أسعار النفط وارتباط بعض العقود بأسعار النفط الخام.
- هناك تعقيد متزايد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في قطاع الحفر بسبب طبيعة عملياته وظروف السوق السائدة، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.

كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى:

- فهم الإجراء الذي تتبعه المجموعة لتحديد مؤشرات انخفاض قيمة الحفارات والموجودات ذات الصلة،
- تقييم كفاءة وقدرات الموظفين في المجموعة الذين قاموا بالتقييم الفني للمبالغ القابلة للاسترداد،
- إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي توصلت إليها المجموعة، وعلى وجه الخصوص:
  - تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و
  - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك استخدام الحفارات والموجودات ذات الصلة ومعدلات النمو وهوامش التشغيل ومعدلات الخصم، وغيرها.
- تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

وصف أمور التدقيق الأساسية

تقييم التزامات تعاقدية التأمين – راجع إيضاحي ١٢ و٢١ على البيانات المالية الموحدة

ركزنا على هذ الأمر نظرًا لأن:

- المطلوبات من عقود تأمين المجموعة تمثل ٧,٥٪ من إجمالي المطلوبات ذات الصلة بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها ومساهمات غير مكتسبة.
- تقييم مطلوبات التأمين هذه تتضمن درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة التي لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وأساليب اكتوارية، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.

كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى:

- اختبار صياغة الضوابط الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على عمل عملية تكوين الاحتياطيات والمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة،
- اختبار عينة من المطالبات القائمة وإعادة التأمين ذات الصلة، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملاءمة،
- تقييم كفاءة وقدرات خبير الإدارة المعين من قبل المجموعة،
- إشراك الخبير الاكتواري الخاص بنا لتقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يتبعها خبير الإدارة والتقديرات الاكتوارية التي يجريها الخبير الاكتواري، وعلى وجه الخصوص:
  - تقييم والنظر في افتراضات الاحتياطيات الرئيسية والتي تشتمل على معدلات الخسائر وتكرار وشدة المطالبات ومدى معقولية التقديرات التي أجرتها المجموعة، و
  - تقييم ما إذا كانت الاحتياطيات منتظمة من الناحية المنهجية مع وجود أسباب كافية للتغيرات في الافتراضات.
- تقييم الدقة التاريخية لتطور المطالبات القائمة والتي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها عن طريق إجراء مراجعة للأداء التاريخي بأثر رجعي للتقديرات والأحكام التي أجرتها الإدارة، و
- تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بالرجوع إلى السياسات المحاسبية ذات الصلة.

وصف أمور التدقيق الأساسية

الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ الإيرادات من العقود مع العملاء – راجع إيضاح ٣ على البيانات المالية الموحدة

ركزنا على هذ الأمر نظرًا لأن:

- المجموعة لديها مصادرة متعددة للإيرادات، مما يتطلب تقييما مفصلا لالتزامات الأداء للاعتراف بالإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥.
- تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥يتضمن تحليلا مفصلا للبيانات والعقود ويتطلب فهما شاملا لأحكام هذا المعيار.
- التحول إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ نتج عنه تعديلا بمبلغ ٢٥,٩١ مليون ريال قطري في الأرباح المدورة للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.

كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى:

- تقييم مدى ملاءمة اختيار السياسات المحاسبية على أساس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ وفهمنا للمصادر المختلفة لإيرادات المجموعة،
- اختبار مدى معقولية الأحكام الأساسية والتقديرات التي وضعتها الإدارة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥، بما في ذلك اختيار الأساليب والنماذج والافتراضات،
- تقييم مدى ملاءمة اعتراف الإدارة بالإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ من مصادر الإيرادات الهامة لعينة من العقود،
- تقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة في الحسابات، و
- تقييم اكتمال ودقة وملاءمة الإفصاحات المطلوبة عند الانتقال للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥.

وصف أمور التدقيق الأساسية

انخفاض قيمة الشهرة – راجع إيضاح ٧ على البيانات المالية الموحدة
اعترفت المجموعة بشهرة بمبلغ ٣٠٣,٥٦ مليون ريال قطري.

تنشأ الشهرة نتيجة لاستحواذ المجموعة على شركة تابعة للمجموعة، والتي تمثل وحدة منفصلة منتجة للنقد للمجموعة.

يعتبر اختبار انخفاض القيمة السنوي للشهرة أمر تدقيق أساسي نظرا لتعقيد المتطلبات المحاسبية والأحكام الهامة المطلوبة لتحديد الافتراضات التي ستستخدم في تقدير القيمة القابلة للاسترداد. تم حساب القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد، التي تستند إلى القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، أيهما أعلى، من نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يستخدم هذا النموذج العديد من الافتراضات الأساسية، بما في ذلك تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدل النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم).

كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى:

- تقييم كفاءة وقدرات موظفي المجموعة، الذين قاموا بإجراء تقييم انخفاض قيمة الشهرة،
- إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي احتسبتها المجموعة، و:
  - تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و
  - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدل النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم)، وغيرها.
- تقييم ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أعرب في تقرير تدقيقه بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٨ عن رأي تدقيق غير معدل عليها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨ («التقرير السنوي»)، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة للشركة وتقرير مدقق الحسابات عليها. حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد عليها.

فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا اتضح خلافاً لذلك، أنها يشوبها أخطاء جوهرية.

بناءً على العمل الذي قمنا به بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا أن نفصح عنها في تقريرنا. ليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن.
عند قراءة الأقسام المتبقية من التقرير السنوي، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، يتوجب علينا إبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن ذلك أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكتشف دائما عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، التوقع بصورة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس حكمًا مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما أننا:

- نُحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض

إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.
- نبدي نتيجة على مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات علاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة في جملة أمور من بينها ما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونعلمهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنًا.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، تحديد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات. اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي، ووجدنا أن المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات الشركة ودفاترها. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، أو لبنود النظام الأساسي للشركة وأية تعديلات طرأت عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

١٣ فبراير ٢٠١٩
الدوحة
دولة قطر

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

	ألف ريال قطري	
كما في ٣١ ديسمبر	**٢٠١٨**	٢٠١٧
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
ممتلكات ومعدات	٦,٧٢٠,٣١١	٧,٢١٩,٧٦١
شهرة	٣٠٣,٥٥٩	٣٠٣,٥٥٩
موجود غير ملموس	–	١,١١٢
موجودات عقود	٩,٢٩٠	–
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	٨٨٠	–
استثمارات مالية	٢٢٦,٣٩٠	٣٩٠,٩٥٣
إجمالي الموجودات غير المتداولة	٧,٢٦٠,٤٣٠	٧,٩١٥,٣٨٥
موجودات متداولة		
مخزون	٢١٦,٢٨٩	٢٠٢,١١٦
موجودات عقود	١٨,٦٣٢	–
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٤٧٧,٢٦٩	٤٣٣,٥٤٩
استثمارات مالية	٢٨٩,٤١٤	٢٠١,٠٢٩
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	٥٩٩,٨٤٢	٤٦٧,٢٩٤
عقود إعادة تأمين مستحق القبض	٤٠٦,٩١٥	٢٥٧,٣٨٦
استثمارات قصيرة الأجل	٢٤٤,٥٢١	٢٦٢,٥٦٨
نقد وأرصدة لدى بنوك	٦٤٣,٩٤١	٦٨٩,١٤٩
إجمالي الموجودات المتداولة	٢,٨٩٦,٨٢٣	٢,٥١٣,٠٩١
إجمالي الموجودات	**١٠,١٥٧,٢٥٣**	١٠,٤٢٨,٤٧٦
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	١,٨٥٨,٤٠٩	١,٨٥٨,٤٠٩
احتياطي قانوني	٣٦٤,٦٩٨	٣٥٩,٤١٠
احتياطي عام	٧٤,٥١٦	٧٤,٥١٦
احتياطي تحويل عملات أجنبية	(١١,٥٠١)	٣٦
احتياطي القيمة العادلة	(٧,٥٣٦)	(٣,٦٩٢)
أرباح مدورة	١,٢٥٣,٤٧٥	١,٣٨٩,٨٨٤
إجمالي حقوق الملكية	٣,٥٣٢,٠٦١	٣,٦٧٨,٥٦٣

	ألف ريال قطري	
كما في ٣١ ديسمبر	**٢٠١٨**	٢٠١٧
المطلوبات		
مطلوبات غير متداولة		
قروض وسلفيات	٤,٠٦١,٨٦٨	٤,٢٤٧,٦٦٢
التزامات تعاقدية	١٥,٦٦٤	–
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	٤١,٥٩٨	٢٥,٩٥٤
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٨٠,٢١٧	٧٦,٧٥٧
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	٤,١٩٩,٣٤٧	٤,٣٥٠,٣٧٣
مطلوبات متداولة		
سحب على المكشوف من بنك	١,٤٠٨	–
أرباح معلنة مستحقة الدفع	٨٦,٤٦٤	٩٥,٣٤٦
قروض وسلفيات	٩٣٤,٦٩٧	٨٩٧,٨٠٣
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى	٦٦٠,٥٧٨	٧٤٣,٩٩٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٢٨,٢٨٣	٨,٣١٢
التزامات عقود تعاقدية لإعادة تأمين	٦٧٧,٣٩١	٦١١,١٨٦
التزامات تعاقدية	٣٧,٠٢٤	–
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	–	٤٢,٨٩٧
إجمالي المطلوبات المتداولة	٢,٤٢٥,٨٤٥	٢,٣٩٩,٥٤٠
إجمالي المطلوبات	٦,٦٢٥,١٩٢	٦,٧٤٩,٩١٣
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	**١٠,١٥٧,٢٥٣**	١٠,٤٢٨,٤٧٦

اعتمد مجلس إدارة الشركة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩ ووقعها بالنيابة عنه كلا من:

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عن/سليمان حيدر الحيدر
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨	ألف ريال قطري ٢٠١٧
الإيرادات	٢,٥١٩,١٨٠	٢,٤٠٢,٨٦٩
تكاليف مباشرة	(٢,١١٥,٢١٦)	(١,٩٥٢,٠٤٥)
الربح الإجمالي	**٤٠٣,٩٦٤**	٤٥٠,٨٢٤
إيرادات أخرى	٥٠,٨٧٤	٣٦,٨٤٠
مصروفات عمومية وإدارية	(٢١٣,٥٨٤)	(٢٢٢,٢٩٥)
عكس خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية	١٦,٣٠٥	(٢٣,٩٨٤)
مصروفات أخرى	(١٥٩,٤٤٥)	(١١,٥٣٠)
الربح التشغيلي	**٩٨,١١٤**	٢٢٩,٨٥٥
إيرادات فوائد	٢٩,١٥٢	٢٧,٥١٤
تكلفة التمويل	(٢٢٥,٣٤٧)	(١٧٢,٣٨٩)
صافي تكاليف التمويل	(١٩٦,١٩٥)	(١٤٤,٨٧٥)
الحصة من خسارة شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، بالصافي من الضريبة	(١٨٨)	–
(خسارة) / ربح السنة	**(٩٨,٢٦٩)**	٨٤,٩٨٠
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة		
استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - التغير في القيمة العادلة	(٥,٩٨٥)	–
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقا ضمن الربح أو الخسارة		
موجودات مالية متاحة للبيع - بصافي التغير في القيمة العادلة	–	(١٥,٩٣١)
عمليات أجنبية - فرق تحويل عملات أجنبية	(١١,٥٣٧)	(١,٢٨٩)
الدخل الشامل الآخر للسنة	**(١٧,٥٢٢)**	(١٧,٢٢٠)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**(١١٥,٧٩١)**	٦٧,٧٦٠
العائد على السهم		
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)	**(٠,٥٣)**	٠,٤٦

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٥٢,٢٩٤	٧٤,٥١٦	١,٣٢٥	١٢,٢٣٩	١,٤٩٩,٩٨٥	٣,٧٩٨,٧٦٨
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
ربح السنة	–	–	–	–	–	٨٤,٩٨٠	٨٤,٩٨٠
الدخل الشامل الآخر	–	–	–	(١,٢٨٩)	(١٥,٩٣١)	–	(١٧,٢٢٠)
إجمالي الدخل الشامل	–	–	–	(١,٢٨٩)	(١٥,٩٣١)	٨٤,٩٨٠	٦٧,٧٦٠
المحول إلى الاحتياطي القانوني	–	٧,١١٦	–	–	–	(٧,١١٦)	–
المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	–	–	–	–	–	(٢,١٢٤)	(٢,١٢٤)
توزيعات الأرباح المعلنة	–	–	–	–	–	(١٨٥,٨٤١)	(١٨٥,٨٤١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٥٩,٤١٠	٧٤,٥١٦	٣٦	(٣,٦٩٢)	١,٣٨٩,٨٨٤	٣,٦٧٨,٥٦٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧، كما ورد في التقرير السابق	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٥٩,٤١٠	٧٤,٥١٦	٣٦	(٣,٦٩٢)	١,٣٨٩,٨٨٤	٣,٦٧٨,٥٦٣
التعديل عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	–	–	–	–	٢,١٤١	(٦,٩٤٥)	(٤,٨٠٤)
التعديل عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥	–	–	–	–	–	(٢٥,٩٠٧)	(٢٥,٩٠٧)
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٨	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٥٩,٤١٠	٧٤,٥١٦	٣٦	(١,٥٥١)	١,٣٥٧,٠٣٢	٣,٦٤٧,٨٥٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
خسارة السنة	–	–	–	–	–	(٩٨,٢٦٩)	(٩٨,٢٦٩)
الدخل الشامل الآخر	–	–	–	(١١,٥٣٧)	(٥,٩٨٥)	–	(١٧,٥٢٢)
إجمالي الدخل الشامل	–	–	–	(١١,٥٣٧)	(٥,٩٨٥)	(٩٨,٢٦٩)	(١١٥,٧٩١)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	–	٥,٢٨٨	–	–	–	(٥,٢٨٨)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**١,٨٥٨,٤٠٩**	**٣٦٤,٦٩٨**	**٧٤,٥١٦**	**(١١,٥٠١)**	**(٧,٥٣٦)**	**١,٢٥٣,٤٧٥**	**٣,٥٣٢,٠٦١**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨	ألف ريال قطري ٢٠١٧
الأنشطة التشغيلية		
(خسارة) / ربح السنة	(٩٨,٢٦٩)	٨٤,٩٨٠
تعديلات:		
إستهلاك	٤٨٩,٠٦٢	٤٨٧,٢٧٧
إطفاء	١,١١٢	١,١١٢
انخفاض قيمة ممتلكات ومعدات	١١٣,٢١٤	١٠,٩٢٠
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٩,٤٢٧	١٦,٤٠٦
ربح من استبعاد ممتلكات ومعدات	–	(٢,٧١٣)
شطب ممتلكات ومعدات	٣٦,٧٦٨	–
صافي التغير في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٢,٣٨٧)	(٤,١٢٩)
صافي الربح من استبعاد استثمارات مالية	(٩,٠٠٦)	(٣,٧٠٢)
إطفاء تكلفة تمويل ذات صلة بالقروض	٧,٢٠٥	(٨,٧٥٤)
عكس مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة بصافي المخصص	(٢٧,٢٥٣)	(٢٣,٢٣٧)
مخصص مخزون بطيء الحركة، بالصافي عكس المخصص	٧٨٠	٧,٧٠٥
عكس انخفاض خسائر قيمة موجودات مالية	(١٦,٣٠٥)	٢٣,٩٨٤
تغير في علاوات غير مكتسبة	(٤٥,٣٦٠)	٦٦,٥٤٩
أرباح موزعة من صناديق الاستثمار المدارة	(٤,١١٦)	(٢,٢٠٤)
حصة من خسارة مشروع مشترك	١٨٨	–
انخفاض قيمة استثمار في مشروع مشترك	٢٢١	–
إيرادات فوائد	(٢٩,١٥٢)	(٢٧,٥١٤)
تكاليف تمويل	٢٢٥,٣٤٧	١٧٢,٣٨٩
إيرادات أرباح موزعة	(٤,٣٧٠)	(٢,٠٤٠)
	٦٤٧,١٠٦	٧٩٧,٠٢٩
تغيرات في:		
المخزون	(١٤,٩٥٣)	٨,٧٩٣
موجودات عقود	(١٣٠)	–
التزامات تعاقدية	(١,٠١١)	–
ذمم تجارية مدينة وذمم تأمين مدينة ومدفوعات مقدمة ومستحقات من أطراف ذات علاقة	(٢٢٣,١٠٤)	١١٤,٦٩٦
ذمم تجارية دائنة وذمم تأمين دائنة ومستحقات لأطراف ذات علاقة	٤٢,٠٣٦	(١٩٠,٩٢١)
النقد الناتج من التشغيل	٤٤٩,٩٤٤	٧٢٩,٥٩٧
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة	(١٥,٩٦٧)	(١٠,٤٤٣)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٤٣٣,٩٧٧**	٧١٩,١٥٤

بيان التدفقات النقدية الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨	٢٠١٧
الأنشطة الاستثمارية		
استحواذ على ممتلكات ومعدات	(٢٣٧,٤٩٢)	(٣٨٠,٧٠١)
استحواذ على استثمارات مالية	(١٨٧,٥٨٢)	(١٦٥,٨٦١)
صافي التغير في ودائع لأجل ذات آجال استحقاق لأكثر من ثلاثة أشهر	١٦,٩١٤	(٢٦٢,٥٦٨)
إيرادات فوائد مستلمة	٢٤,١٣٧	٢٧,٥١٤
متحصلات من استبعاد واستحقاق موجودات مالية	٢٧٨,٩٧٩	١٨٧,٣٢٦
متحصلات من شطب ممتلكات ومعدات	٤٨٧	٤,٣١٥
صافي الحركة في النقد لدى بنوك - مقيد لتوزيعات الأرباح	٢٩,٣٩٩	(٢٩,٧٥٢)
توزيع أرباح من صناديق استثمار مدارة	٤,١١٦	٢,٢٠٤
أرباح موزعة	٤,٣٧٠	٢,٠٤٠
استثمار في مشروع مشترك	(١,٢٨٩)	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(٦٧,٩٦١)**	(٦١٥,٤٨٣)
الأنشطة التمويلية		
متحصلات من قروض وسلفيات	٧٩٥,٠٣٨	٦٢٩,٨١٧
قروض وسلفيات مسددة	(٩٥١,١٤٣)	(١,٠٤٥,٤٣٢)
توزيعات أرباح مدفوعة	(٨,٨٨٢)	(١٩٠,٧٠٥)
تكلفة تمويل مدفوعة	(٢١٧,٤٣٨)	(١٧٢,٣٨٩)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة تمويلية	**(٣٨٢,٤٢٥)**	(٧٧٨,٧٠٩)
صافي النقص في النقد وما يعادله	**(١٦,٤٠٩)**	(٦٧٥,٠٣٨)
التغير في احتياطي العملات الأجنبية	(٧٧٣)	(١,٢٨٩)
النقد وما يعادله في ١ يناير	٥٥٩,١٨٧	١,٢٣٥,٥١٤
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	**٥٤٢,٠٠٥**	٥٥٩,١٨٧

ان الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة، ويمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة: www.gis.com.qa

22
EXIT
H
22
EXIT
EXIT
12.6t
22

Jo

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٨

١. تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة «الشركة») تم تأسيسها وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبترول مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪، توفر قطر للبترول كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بإجتماعه الأول لعام ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥.

٢. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وفي إطار حرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة ومسعاها لتوفيق أوضاعها مستندياً، فإن الشركة قامت من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ بتغيير بعض من أحكام نظامها الأساسي بما يتفق مع هذا الغرض.

٣. مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للإكتتاب العام في عام ٢٠٠٨ وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية تأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسي يتشكل من عدد (٧) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة

أعضاء منهم (٣) من قبل المساهم الخاص «قطر للبترول»، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة من خلال الإنتخاب بالتصويت السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع. يحق لقطر للبترول باعتبارها المساهم الخاص أن تعين الثلاثة أعضاء بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، وفيما يلي بيانها:

- قطر للبترول مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للبترول للدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للبترول لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لضمان الدعم التام لعمليات الخليج الدولية للخدمات.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياتهَ إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب قرار اجتماع الجمعية العامة للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ بشأن الأعضاء المنتخبين، وكذلك القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول بتاريخ ٢٠١٨/٣/٠٧ بشأن تعيين ممثليها، تم تشكيل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة بتعيين ٣ أعضاء من قبل قطر للبترول، وانتخاب أربعة أعضاء لعضوية مجلس الادارة وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/٣/٠٦. وفي سبيل توفيق أوضاع الشركة مستنداً، قامت الشركة من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية لها والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بتعديل النظام الأساسي لها بما يضمن الآتي:

١. أن يتم انتخاب الأعضاء بالاقتراع السري ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.
٢. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (٢٣) من النظام الأساسي للشركة التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.

لاحقاً، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل وبما يتسنى معه تعيين الأعضاء المستقلين إعتباراً من الدورة القادمة للمجلس. وبناء على التعديل المشار اليه، فسيعتمد تحديد مفهوم العضو المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري.

وبناء عليه تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة.

طبقاً لميثاق المجلس – متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة – يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها

ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمان تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتكافل والتضامن عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو انتهاكات النظام الأساسي أو القانون.

٣-٤ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، أيضاً لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية.

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفي إطار حرصها على تطبيق معايير الحوكمة، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦ لتغيير عدد مرات انعقاد المجلس ليصبح ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣٠ - ١) من النظام الأساسي للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة.

يُدعى المجلس – وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة – إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور خمسة من أعضاء المجلس (الموجودين أو الممثلين) على الأقل، بشرط أن يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة.

وفي إطار مسعى الشركة لتوفيق أوضاعها مستنداً مع أحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، فإنها قامت بتعديل المادة من النظام

الأساسي الخاصة بالحالات التي يصبح فيها منصب عضو مجلس الإدارة شاغراً نتيجة لتغيب عضو مجلس الإدارة عن الحضور لتصبح في حال تغيبه عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر مستقيلاً.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ورئيس مجلس الإدارة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

وبالرغم من أن الممارسة الفعلية لمجلس الإدارة تتوافق مع أحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير ، إلا أن الشركة وفي مسعاها لتوفيق أوضاعها مستندياً، فإنه قامت بتعديل نظامها الأساسي باجتماع الجمعية العامة غير العادية لها والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بأن يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للمادة رقم (٤٣) من النظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٢ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، وفيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٥) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١٠ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٥) بالاجتماع رقم ٢٠١٨/٢. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وكما سبق الإشارة، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل وبما يتسنى معه تعيين الأعضاء المستقلين إعتباراً من الدورة القادمة للمجلس، أيضاً تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على طلبات الترشح والإقرارات ذات الصلة المقدمة من كل الأعضاء المنتخبين فإنه يمكن اعتبار كل من رئيس اللجنة وأحد الأعضاء المنتخبين من أعضاء اللجنة كأعضاء مستقلين. من ناحية أخرى، فأن كافة الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والالتزام المهني (الامتثال) وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة بإختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفي سبيل التوافق مع أحكام نظام الحوكمة، قام مجلس إدارة الشركة بالمراجعة والموافقة – باجتماعه رقم ٢٠١٨/١– على دليل إختصاصات اللجنة المُعدل من حيث مهام ومسؤوليات اللجنة، وكذلك عدد مرات انعقاد اجتماعاتها ليصبح (٦) اجتماعات بدلاً من (٤) اجتماعات. وخلال عام ٢٠١٨ اجتمعت اللجنة (٥) مرات.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	المهام
الشيخ/ جاسم عبدالله محمد جبر آل ثاني	رئيساً
السيد/ محمد عبدالله على مطر المناعي	عضواً
السيد/ سعد راشد المهندي	عضواً

٣-٩-٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٣) لعام ٢٠١٧ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٨) بالاجتماع رقم ٢٠١٨/٢. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادرعن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. قامت اللجنة المشكلة بمهام عملية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لشغل أربعة مقاعد لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢١) بناء على شروط

الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة والتي من بينها امتلاك العضو المرشح لعدد من الأسهم لايقل عن ١٠٠ الف سهم يتم إيداعها كأسهم ضمان عضوية. أيضاً تعمل اللجنة على مساعدة مجلس الإدارة على تحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة من خلال وضع أسس ومعايير موضوعية تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة (الأعضاء المنتخبين).

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطرعند تحديد المكافآت المقترحة. وتقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً يرتبط بالأداء العام للشركة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وبناء عليه، فإن العضو المنتدب باعتباره الإدارة التنفيذية العليا لشركة الخليج الدولية للخدمات فيتم تحديد واعتماد أتعابه ومكافآته بصفته الوظيفية من قِبَل مجلس إدارة الشركة. خلال عام ٢٠١٨، استمر العضو المنتدب في منصبه حتى تاريخ إعادة تشكيل أعضاء مجلس الادارة المُعينين من قبل قطر للبترول والذي تم بناء على القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/٠٧ والذي لا يتضمن أي أعضاء منتدبين. لايحصل العضو المنتدب للشركة على أي راتب مقابل صفته الوظيفية، أيضاً خلال عام ٢٠١٨ لم يحصل على أية مكافآت.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، ثم تم التوصية من قبل المجلس بعدم صرف أية مكافآت لاعضائه وهو ماتم اقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل مقابل حضور جلسات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ سعد راشد المهندي	رئيساً
السيد/ محمد عبدالله على مطر المناعي	عضواً
السيد/ عبدالله خليفة الربان	عضواً

١٠-٣ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى

حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. يتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

خلال العام ٢٠١٨، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، ومجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي من خلال وضع السياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على إطار الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، قررت لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة أن يقوم المدقق الداخلي للشركة بإجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي الحالي للشركة ومعايير أحد أنظمة الرقابة الداخلية المتعارف عليها عالمياً وهو «COSO» تمهيداً لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل إطار COSO للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية أجزاء مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، أسندت الشركة للمدقق الداخلي مهام تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة «ICoFR». وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط المالية الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد أتم فريق المدقق الداخلي تقييم المخاطر لكل أنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٧. علاوة على ذلك، فقد قام المدقق الداخلي بتطبيق مستوى التأثير «Materiality» على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٧ استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد أنشطة الأعمال المؤثرة والحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة داخل الشركة. وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان - متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات - تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
٣. ضوابط أنشطة الأعمال - يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن تلخيص تلك العملية على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تحديد مستوى التأثير «Materiality Level» أثناء تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق، والمخاطر، والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات التي يتعين النظر فيها لاختبار فاعلية التصميم والتشغيل.

عملية التتبع:

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.
وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

وبعد تقييم المخاطر، أجرى المدقق الداخلي اختبارات الضوابط على كل نشاط من العمليات لتقييم ما إن كان يسير بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر. وفي هذه المرحلة، فقد تم اختبار فاعلية التصميم وسيتم تقييم فاعلية التشغيل لاحقاً.

اختبار الضوابط – اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة – حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال – تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية. مما نستنتج معه ما إذا كانت الشركة تطبق نظاماً داخلياً كافياً للضوابط المالية لإعداد التقارير المالية.

ويتضمن اختبار فاعلية التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

وحسبما تم الاتفاق عليه مع مراقب الحسابات الخارجي للشركة، سيتم لاحقاً اختبار فاعلية تشغيل الضوابط لتقييم ما إن كانت الضوابط الرئيسية (التي تم تحديدها أثناء اختبار فاعلية التصميم) تعمل وفقاً لغرضها خلال فترة إعداد التقارير المالية بأكملها.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث «القصور» في الضوابط المالية الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر– سواء بشكل مستقل أو ضمنياً – أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار فاعلية التصميم، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد. وبرغم ذلك، فقد حدد المدقق الداخلي فرصاً لتعزيز وضمان الرقابة من قبل الشركة على بعض عمليات الخدمات الداعمة (الموارد البشرية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات) والتي يتم توفيرها من قبل قطر للبترول بناءً على اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبترول كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطرعلى مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى السلطة المختصة بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة إعتباراً من ٢٠١٨/١/١ لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة «كمقدم خدمات»، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقَيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٧ والتي عقدت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تم التعاقد فيما بين شركة الخليج الدولية للخدمات والمدقق الخارجي لها وهو مكتب كي بي ام جي «KPMG» للقيام بالمهام الموكلة له وفقاً للمادة المشار اليها، والتي تتضمن القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية. تقرير المدقق الخارجي في هذا الصدد عن عام ٢٠١٨ سيتم موافاة هيئة قطر للأسواق المالية وإدارة الشركة بنسخة منه لإتخاذ أية اجراءات تصحيحية إن وجدت.

٤-٣ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

على مستوى الشركات التابعة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة يتم ادارتها بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع افضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات على اختيار أعضاء مجلس الإدارة – الممثلين لها في الشركات التابعة – ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

٥. الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، خلال عام ٢٠١٨ لم تُسَجل على الشركة أية مخالفات أو تفرض عليها أية جزاءات من قبل أي جهة رقابية، أيضا لم يتم البت في الدعوى القضائية المرفوعة ضد الشركة من قِبَل أحد مساهميها لدفع تعويض قدره ٢٠ مليون ريال قطري. وقد رفضت المحكمة القضية المرفوعة من قِبَل المساهم وأصدرت حكمها لصالح الشركة في ١٨ يناير ٢٠١٧. وبرغم ذلك، فقد قام المساهم برفع دعوى استئناف أمام محكمة الاستئناف لإلغاء أمر المحكمة المشار اليه. والطعن قيد النظر حالياً أمام محكمة الاستئناف، وستعقد جلسة الاستماع التالية في ١٥ أبريل ٢٠١٩ لتقديم رأي الخبير إلى هيئة قطر للأسواق المالية.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات

نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٥-٢ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي «طرف ذي علاقة»، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة ، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة – طبقا لتعريف الهيئة – مع أي «طرف ذي علاقة»، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية «طرف ذو علاقة»، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات و أي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة ، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦. حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

إلا أن الشركة وفي مسعاها لتوفيق أوضاعها مستندياً، فقد قامت بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، وذلك على النحو التالي:

- في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال (أ) ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها، (ب) ترتيب اجتماعات بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن أداء الشركة، (ج) حضور الفعاليات والمؤتمرات، (د) إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

٦-٢ سجلات المساهمين

يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مَهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

كما أطلقت الشركة موقعها الإلكتروني الجديد والمُحدث (www.gis.com.qa) خلال عام ٢٠١٧ بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. ويتم من خلال الموقع الإلكتروني نشر جميع الإفصاحات من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (gis@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. كما يتواجد فريق مختص لمقابلة المساهمين

ومناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة. وتحرص الشركة أيضاً على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة والحاضر بشخصه أو الممثل حسب الأصول بوكيل أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. الا ان الشركة وفي مسعاها لتوفيق أوضاعها مستندياً، فإنها قامت بتعديل أحكام نظامها الأساسي باجتماع الجمعية العامة غير العادية لها والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، لتضمين ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور النائبون عنهم قانوناً.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- توفير الآلية للمساهمين للتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

إلا أن الشركة وفي مسعاها لتوفيق أوضاعها مستندياً، فإنها قامت بتعديل نظامها الأساسي باجتماع الجمعية العامة غير العادية لها والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، لتضمين الآتي:

- حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتَخبين)، وقد قامت بالفعل بإطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية من خلال موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بأسماء المرشحين، أيضاً من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ بوقت كاف وذلك بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠ وذلك لضمان اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية ، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعه، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بشكل دوري بالأرباح غير المستلمة والوثائق اللازمة للتحصيل.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

وفي إطار حرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة ومسعاها لتوفيق أوضاعها مستندياً، فقد قامت بتعديل أحكام نظامها الأساسي باجتماع الجمعية العامة غير العادية لها والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بإضافة الحكم التالي:

«يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام

القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن».

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر .

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية «الإيداع»، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	١٦,٤٨٪
قطر للبترول	١٠,٠٠٪
صندوق المعاشات العسكرية	٥,٠٥٪
جهاز قطر للاستثمار	٣,٧٦٪
مساهمون آخرون	٦٤,٧١٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة «الإيداع» حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣٢٨٠٢ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٦-٧ حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها ودورها في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة.

وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة. وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه.

ونتيجة لاستثمارات المجموعة، تمكنت الشركة من توزيع أرباح يصل إجماليها إلى ٢,٧ مليار ريال قطري بالإضافة الى إصدار أسهم مجانية ثلاث مرات، ما ترتب عليه زيادة أسهم رأس المال من ١٢٣ مليون إلى ١٨٦ ملايين سهم.

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠١٨، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة
(غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:
حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باسيفيك لوثيران في تاكوما، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تم تعيين الشيخ خالد رئيساً تنفيذياً لشركة قطر غاز للتشغيل المحدودة «قطر غاز» عام ٢٠١٠، وهو عضو في مجلس إدارتها، فيما يشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة لفان المحدودة ورئيسها التنفيذي.

وقبل تعيينه في شركة قطر غاز، تولى الشيخ خالد عام ٢٠٠٧ منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، فيما سبق وشغل منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للبترول منذ انضمامه إليها عام ١٩٩١.

المناصب الأخرى*:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:
- لا يوجد

سليمان حيدر الحيدر

نائب رئيس مجلس الإدارة

(غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ سليمان حيدر الحيدر على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة قطر.

شغل السيد/ سليمان الحيدر العديد من المناصب المرموقة على النحو التالي؛ رئيس مجلس إدارة الحيدر القابضة منذ عام ٢٠٠٣؛ رئيس مجلس إدارة سليمان وإخوانه (شركة تابعة لحيدر القابضة) منذ عام ٢٠٠٣؛ عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق في ملاحة منذ عام ٢٠٠٣؛ عضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق في فينشر كابيتال بنك البحرين من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥؛ نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات منذ عام ٢٠١٥؛ عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في بنك الاستثمار الدولي البحريني من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦؛ عضو مجلس إدارة غرفة التجارة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠؛ عضو مجلس إدارة ورئيس الاستثمارات في الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠؛ المدير التنفيذي لشبكة العلاقات العليا في بنك قطر الوطني من ١٩٩٦ الى ٢٠١٠.

المناصب الأخرى*:

- عضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

- ١،٦٧٥،٤٩٦ سهم

غانم محمد الكواري

عضو

(غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ غانم محمد الكواري على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة ويسكونسون عام ١٩٨٦.

انضم السيد/ الكواري للعمل في قطر للبترول والتحق بقسم أنظمة المعلومات عام ١٩٨٦ فور تخرجه. وقد شغل العديد من المناصب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣.

وقد أعير عام ١٩٩٣ إلى قطر غاز، حيث ما لبث أن أصبح مديراً لتكنولوجيا المعلومات. وفي عام ٢٠٠٦، تمت ترقيته ليشغل منصب مدير الشؤون الإدارية. ويشغل السيد/ الكواري حالياً منصب مدير الموارد البشرية في قطر غاز.

المناصب الأخرى*:

- لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

- ٣،٤١٦ سهم

محمد عبدالله المناعي

عضو

(غير تنفيذي/ مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد بن عبدالله على مطر المناعي على بكالوريوس هندسة في الكهرباء والإلكترونيات، المملكة المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ساندرلاند ببريطانيا عام ٢٠١٤.

بدأ ريادة الأعمال عام ٢٠٠٧ بتأسيس مصنع السحيمة للمنتجات الإسمنتية، لإنتاج الطابوق والبلاط الإسمنتي بكافة أنواعه، والذي أصبح من أبرز الموردين للمنتجات الخرسانية في جميع أرجاء قطر.

وفي عام ٢٠١٠ أسس شركة أفق قطر للاستثمار، شركة تركز في الأساس على الاستثمار في قطاعي الأسهم والعقارات. وقد

نجح في إدارة الشركة وقيادتها لإكمال العديد من المشروعات العقارية على المستويين السكني والتجاري.

المناصب الأخرى*:

- لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

- ١٠٥,٠٠٠ سهم

الشيخ/ جاسم بن عبدالله آل ثاني

عضو

(غير تنفيذي/ مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني على بكالوريوس العلوم الإدارية والاقتصاد - تخصص محاسبة - من جامعة قطر عام ٢٠٠٥.

بدأ الشيخ جاسم مسيرته المهنية بأن شغل منصب مساعد مدير في الشركة القطرية للتكافل، ثم رقي إلى منصب مساعد مدير عام الشركة عام ٢٠٠٦، حيث ظل في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٩. وعمل بعد ذلك في إدارة تطوير الأعمال بجهاز قطر للاستثمار لمدة ٥ أعوام، ثم عمل في إدارة التدريب بالجهاز لمدة عامين. يشغل الشيخ جاسم منذ أبريل ٢٠١٦ منصب كبير محللي الأداء بمكتب المدير المالي لجهاز قطر للاستثمار.

المناصب الأخرى*:

- عضو مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

- لا يوجد

سعد راشد المهندي

عضو

(غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ سعد راشد المهندي على بكالوريوس الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٩٠.

انضم السيد/ المهندي إلى المؤسسة العامة القطرية للبترول - إدارة الهندسة بصفة متدرب عام ١٩٩٠.

كما تولى السيد/ المهندي مناصب عدة في قطر للبترول وشركات أخرى كالتالي:

مدير إدارة الأعمال الهندسية، مدير إدارة العقود ومدير الشؤون الفنية في قطر للبترول.

الرئيس التنفيذي لشركة قطر للكيماويات المحدودة (كيو كيم).

المناصب الأخرى*:

- الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

- ١١،٦٥٢ سهم

عبدالله خليفة الربان

عضو

(غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالله بن خليفة بن محمد الربان على شهادة في الاقتصاد التطبيقي وإدارة الأعمال وعلم الاجتماع العام من جامعة أوريغون عام ٢٠١٥.

انضم السيد/ عبدالله بن خليفة بن محمد الربان إلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية عام ٢٠١٧.

ويشغل حالياً منصب باحث استثماري في صندوقي التقاعد والمعاشات المدنية والعسكرية.

المناصب الأخرى*:

- لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

- لا يوجد

*مناصب أعضاء مجلس الإدارة المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مدرجة ببورصة قطر، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.